مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: الصراع بين طبقتي العامة والنبلاء في المجتمع الروماني بين عامي (509 - 27)
اسم الكاتب: صفاء حسن مداح، خليل مطانيوس سارة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10431
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 05:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
مجلد 148 - عدد 3 (2024): 87-110

Damascus University Journal of Historical Studies
sciences Vol 148-No.3 (2024):87-110

الصراع بين طبقتي العامة والنبلاء في المجتمع الروماني والإغريقي (دراسة مقارنة)

صفاء حسن مداح[1]، خليل مطانيوس سارة[2]

1 طالبة دكتوراه، تاريخ قديم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
safaa.maddah@damascusuniversity.edu.sy
2 أستاذ دكتور، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

الملخص:

يبين هذا البحث بنية المجتمع الروماني والإغريقي الموزعً على عدة طبقات، إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي: الطبقة الأرستقراطية أو طبقة النبلاء، وطبقة الفرسان، وطبقة العامة وهي الطبقة الدنيا الفقيرة والمعدمة، والتي تطالب دائماً بحقوقها وواجباتها والمشاركة في الحياة السياسية، وتشكل غالبية السكان في المجتمع الروماني والإغريقي. كما يبحث في أسباب الصراع بين طبقتي النبلاء والعامة والذي أدى إلى قيام العامة بعدة ثورات أدت بالنتيجة إلى وضع تشريع لمعرفة المواطنين حقوقهم وواجباتهم سميً عند الرومان بالقوانين الأثني عشر، واستمرت طبقة العامة بالنضال حتى نهاية العهد الجمهوري، وحصلت على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وحصلت أيضاً على المساواة في المراكز السياسية مع طبقة النبلاء حيث انتخب في عام 356 ق. م أول برايتور قضائي (Praetor). وفي عام 278
ق.م صدر قانون هورتنسيوس الشهير (Lex Hortensia) الذي شهد مولد المجلس القبلي، وحرر القرارات والقوانين التي تصدرها من قيد موافقة مجلس السناتو عليها، وبعد الحروب البونية ظهرت طبقة الارستقراطيين الجديدة وهيمنت على السناتو وتسلمت مقاليد الحكم بشكل لا منازع لها منذ النصف الأول للقرن الثاني. وفي المجتمع الإغريقي حصلت طبقة العامة على حقوقها من خلال تشريع صولون.

الكلمات المفتاحية: بنية المجتمع الروماني، أسباب الصراع، الثورات، صدور قوانيين، ظهور طبقة ارستقراطية جديدة.

تاريخ الإيداع: 2023/09/25
تاريخ القبول: 2023/11/15

حقوق النشر: جامعة دمشق-سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

The conflict between the common and noble classes in Roman and Greek society

(A comparative study)

Safaa Hassan Maddah[1], Khalil Mttanius Sarah[2]

1 PhD student، Ancient History, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University. safaa.maddah@damascusuniversity.edu.sy

2 Profesor, Ancient History, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University.

Abstract:

This research shows the structure of Roman and Greek society divided into several classes, into three main classes: the aristocracy or nobility, the knightly class, and the common class, which is the poor and destitute lower class, which always demands its rights and duties and participation in political life, and constitutes the majority of the population in Roman and Greek society. It also examines the causes of the conflict between the noble and common classes, which led to the common people launching several revolutions that led, as a result, to the development of legislation for citizens to know their rights and duties. It was called the Twelve Laws among the Romans. The common class continued to struggle until the end of the Republican era, and obtained its social and economic rights, and also obtained... Equality in political positions with the nobility, as in 356 BC the first judicial Praetor was elected. In 278
BC, the famous Lex Hortensia was issued, which witnessed the birth of the tribal council, and freed the decisions and laws it issued from the restriction of approval. The Senate Council ruled over it, and after the Punic Wars, the new aristocratic class emerged and dominated the Senate and assumed the reins of government in an undisputed manner since the first half of the second century.In Greek society, the common class obtained its rights through Solon's legislation.

Received:25 /09/2023
Accepted: 15/11/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Keywords: Structure of Roman society, Causes Of Conflict, Revolutions, Issuance Of Laws, Emergence Of A New Aristocratic Class.

المقدمة:

تأتي أهمية دراسة التاريخ الروماني والإغريقي من منطلق أن الرومان والإغريق كانوا من عمالقة بناة الحضارة الإنسانية، كما ويمثل تاريخهم دورة كاملة بالغة الأهمية من دورات الحضارة، من نهوض وارتقاء إلى تدهور واضمحلال، وبذلك يزخر التاريخ الروماني والإغريقي بالكثير من الإشكاليات والتي يبذل فيها الباحثون الكثير من الجهود الكبيرة في حلها.

كان المجتمع الروماني والإغريقي كباقي المجتمعات موزعاً على عدة طبقات، وكان للسياسة دور كبير في انقسام المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي: الطبقة الأرستقراطية أو طبقة النبلاء والتي تشكل صفوة المجتمع الروماني والتي تمتلك السلطة، وطبقة الفرسان التي تتألف من رجال الأعمال، والقادة العسكرين، وأصحاب الأموال، تمثل الطبقة الوسطى، وطبقة العامة وهي الطبقة الدنيا الفقيرة والمعدمة، والتي تطالب دائماً بحقوقها وواجباتها والمشاركة في الحياة السياسية، وتشكل غالبية السكان في المجتمع الروماني.

لعبت هذه الطبقات دوراً مهماً على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان الصراع بينهم أساساً في وضع التشريع الروماني وتشريع صولون الذي حدد الحقوق والواجبات لكل الطبقات.

نتطرق في هذا البحث لإشكالية الصراع بين طبقتي المجتمع الروماني والإغريقي (العامة والنبلاء)، والذي يبرز منه عدة أسئلة منها: ماهي أسباب الصراع الطبقي؟ ماذا تضمن التشريع الروماني وتشريع صولون؟ وكيف كان الوفاق بين طبقتي العامة والنبلاء وماذا تمخض عنه؟

تبرز أهمية البحث في الاجابة عن الأسئلة السابقة، وتسليط الضوء على واقع طبقة العامة وقيامها بالثورات ضد طبقة النبلاء للحصول على حقوقها وواجباتها واعلائها لكلمة الحق.

هدف البحث: دراسة واقع طبقات المجتمع وبيان أهمية طبقة العامة في تغيير وجه السياسة ووضعها للقوانين والتشريعات.

الدراسات السابقة: لم نجد دراسة سابقة حول الصراع الطبقي.

منهج البحث: استخدم في البحث المنهج التاريخي، والوصفي، أما مصادر البحث فاعتمدنا على:

1- بلوتارخ، تاريخ الأباطرة وفلاسفة الأغريق.
2- أرسطو، الدستور الأثيني.
3- أرسطو: السياسيات.
4- Cicero، Epistulae ad Familiares.
5- Pliny the Elder ،The Natural History.
6- Livy. History of Rome.

واعتمدنا على العديد من المراجع العربية والأجنبية لتكوين صورة واضحة عن البحث.

أولاً: طبقة النبلاء (Nobilitas):

عند الحديث عن هذه الطبقة يجب التنويه بأن الأُسر النبيلة كانت تُعتبر صفوة الأمة الرومانية، وبحكم العادة كان النبيل يلقى احتراماً كبيراً مرده إن لم يكن إلى نزاهته الشخصية فإلى مكانة أسرته ومكانته الشخصية التي اكتسبها من شغل إحدى الوظائف

العامة العليا (Boatwright,2024,98)، وكان يرمُز إلى هذه المكانة ويُنم عنها عدد من المظاهر مثل الطلعة المهيبة والرداء الذي يلبسه والمقعد الأمامي الذي يحتله في المسرح، وكان من أبرز المظاهر الدالة على أهمية الرجل النبيل عدد الأتباع (clients) الذين كانوا يفدون في كل صباح لتحية راعيهم (patronus) والتماس نصيحته أو معونته، وبهذا الاستقبال الصباحي كان النبيل يبدأ يومه المليء بالمشاغل حتى يحل موعد المآدب الليلية(ابراهيم نصحي، 1973م، 733).

كانت وفرة الثراء أمراً ضرورياً أولاً لشراء ذمم الناخبين لكي يتيسر للنبيل الفوز بوظيفة عامة رفيعة تؤهله لمكانة اجتماعية مرموقة، وبعد ذلك للإنفاق على مظهره لكي يتمكن من الحفاظ على مظاهر هذه المكانة، وإذا لم يكن الدخل من ريعه كافياً، فإنه كانت هناك سُبلٌ أخرى، مثل التجارة والأعمال المصرفية، ذلك أنه بالرغم من أن القانون كان يحظر على أعضاء السناتو مزاولة التجارة والأعمال المصرفية، فإنه لم يكن أمراً عسيراً الإسهام خفية في هذه الأعمال من النشاط المثمر.

كان تولي حكم الولايات من أهم مصادر الثروة للنبلاء نظراً لما كان ذلك يتيحه من إمكانية القيام بحملات عسكرية تمليها مقتضيات الأوضاع القائمة أو الظروف المختلفة للفوز بالغنائم وأمجاد النصر، إضافةً إلى الابتزاز المستتر في شكل الهدايا الهائلة التي كان أهالي الولايات يقدمونها للحكام، فقد أصبح عُرفاً مسلماً به تقديم مثل هذه الهدايا الثمينة، ومع أن شيشرون Cicero (106–43 ق.م) كان مثالاً لحكام الولايات في النزاهة والاستقامة والتعفف عن الظلم والجور، فإنه لم يتعفف عن قبول الهدايا.

وقد كان هناك وسائل أخرى لجمع الثروة، نذكر هنا مثلاً شيشرون الذي بدأ حياته بإرث متواضع، فقد أتت عليه مهنة المحاماة بمكاسب طائلة ليس عن طريق الأتعاب المنظورة، الذي كان محظوراً بحكم القانون، وإنما عن طريق الأتعاب غير المنظورة وكانت على هيئة هدايا وهبات، ذلك أن الهبات كانت تعتبر دلالة على مكانة الشخص عند الناس ومحبتهم له (نصحي، 1973، 736–737).

وأيضاً حياة النبيل مارقوس لسينيوس قراسوس Marcus Licinius Crassus (115–53 ق.م)، وهو الذي تعود الناس القول عنه أنه كانت رذيلة واحدة تغلب على فضائله العديدة، ألا وهي الجشع بسبب أملاكه الواسعة وطريقة جمعها، ففي أول الأمر لم تكن ملكيته تتجاوز 300 تالنت* وأصبح في عام 55 ق.م أغنى رجل في عصره، فقد كانت ثروته عندئذ تقدر بحوالي7000 تالنت، حيث اكتسب ثروته أساساً بانتهازيته البشعة التي اتخذت شكلين: كان أحدهما هو انتهاز فرصة أعمال المصادرات في أثناء دكتاتورية سولا sulla (82–79ق.م)، وشراء العقارات بسعر زهيد ثم بيعها فيما بعد بسعر مرتفع عندما استقرت الأوضاع، وكان الشكل الآخر والذي تحدث عنه بلوتارخ:

انصرف شراء عدد كبير من العبيد المهرة في العمارة والبناء، حيث بلغوا أكثر من خمسمائة عبد، لتصميم المنازل وبنائها، واستغلال فرص الحرائق التي كانت تشب كثيراً في روما وذلك بشراء المنازل المحترقة والمهدمة وكذلك المنازل المجاورة لها والمهددة أيضاً بالاحتراق لقاء أسعار زهيدة جداً من مالكين كانوا يرغبون في التخلص منها كيفما كان، وإعادة بناء المنازل التي أتت النيران عليها وإصلاح ما كان في حاجة إلى ذلك، وبذلك أصبح يملك معظم أحياء مدينة روما(بلوتارخ، 2010م، 1041–1042).

* تالنت (talentum): وهي وحدة قياس الوزن، وكانت التالنت الروماني يساوي 32.3 كغ. انظر: محمد مبروك أبو زيد: مصر الاخرى، الجزء الأول، 2019، ص 172

وواكب ازدياد الثروة إقبال شديد على الحياة الرخية المترفة، وأنه ساعد على هبوط مستوى السلوك في الحياة العامة وفي الحياة الخاصة سواء بسواء، بيد أنه من اليسير الإسراف في تقدير مدى هذه المفاسد، ذلك أنه مهما يكن انحراف الكثيرين من النبلاء عن أفضل تقاليد طبقتهم ومهما يكن هبوط المستوى العام لهذه الطبقة عن مستواها القديم في الحكم، فإن إحساس النبلاء بأنهم ورثة أمجاد عظيمة ظلَّ يحفز فئة منهم على التمسك بالمستوى الرفيع في أداء الواجب العام وعلى التزود بثقافة عالية وعلى الجنوح إلى البساطة نسبياً في حياتهم.

وبطبيعة الحال كانت مظاهر الحياة اللينة الناعمة تتبدى بأبرز صورها في مساكن أولئك الذين كانوا يميلون إلى هذا اللون من الحياة، بيد أن كل نبيل كان لديه عدد من القصور الريفية إما على شاطئ البحر وإما على قمم الروابي، ذلك أن حمى إقامة القصور الريفية أو امتلاكها كانت متفشية بين النبلاء جميعاً، ولا أدل على ذلك من أن رجلاً معتدلاً في حياته وفي ثروته مثل شيشرون (Cicero) (106–43 ق.م) كان يمتلك ثمانية قصور ريفية على الأقل، ويقارن فارو بين البيوت الريفية التي كانت تشيد قديماً لتوفير لوازم الحياة الزراعية وبين القصور الريفية الأنيقة التي أصبح إنشاؤها حديثاً بدعة جارفة(نصحي، 1973، 737–738).

كما يسخر شيشرون سخرية شديدة من النبلاء الذين أغرقتهم حياة الترف حتى أعمتهم عن مصالح الدولة، ففي رأي شيشرون فأن النبلاء يتصورون أنهم في نعيم مقيم وأن كل شيء بخير ما دامت الأحواض التي أقاموها في حدائقهم عامرة بالأسماك، ومن المرجح أن سخرية شيشرون من النبلاء كان مرده، ولو إلى حد ما إلى سخريتهم منه بوصف كونه "رجلاً جديداً" أوفدَ من أربينوم(Arpinum)* وشق طريقه في الحياة إلى أن أصبح من النبلاء نتيجة لتوليه القنصلية ومع ذلك فإن النبلاء كانوا يعتبرونه غريباً عنهم ودخيلاً عليهم. غير أنه لا جدال في أن الكثيرين من النبلاء أغرقوا في حياة الترف وأصبحوا من التفاهة مثل كثيرين من الأثرياء المترفين في كل عصر ومكان بحيث أن الشؤون العامة لم تعد تعنيهم كثيراً ولا قليلاً مادامت مصالحهم الخاصة بخير، ومع ذلك فإنه من الإسراف في الرأي القول بأن ذلك كان ينطبق على النبلاء جميعاً (نصحي، 1973، 739–740).

بالنسبة لنظم الحكم الرومانية كان النبلاء في أواخر القرن السادس وأوائل القرن الخامس قبل الميلاد يسيطرون تماماً على دفة الحكومة الرومانية، وكانوا يحتكرون تولي مناصب الحكام وعضوية الجماعات الدينية فضلاً عن عضوية السناتو، وبفضل هذا الاحتكار كانوا يمارسون السلطة العليا ويوجهون سياسة الدولة ويتحكمون في مفاصل العدالة وكذلك في قرارات الجمعية الشعبية عن طريق حق السناتو في إبرام هذه القرارات أو في نقضها إذا لم ينجحوا بتأييد أتباعهم في أخذ موافقة الجمعية الشعبية على وجهة نظرهم، ويتبين من دراسة أسماء أُسر النبلاء في أوائل القرن الخامس قبل الميلاد أنها كانت تتألف عندئذ من حوالي ألف أسرة أو 4500 مواطن يعتقد أنهم كانوا يمثلون ما يتراوح بين 7% و8% من مجموع المواطنين الرومان، وإذا كان لا يمكن الذهاب إلى أبعد من أن هذه الأرقام ليست إلا تقديراً تقريبياً معقولاً، فإنه لا جدال في أن النبلاء لم يشكلوا إلا أقلية ضئيلة بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المواطنين الرومان الذين كانوا تحت هيمنة النبلاء هيمنةً تامةً، الأمر الذي أدى إلى أن تصطدم الغالبية المغلوب على أمرها معهم(نصحي، 1978م، 157–158).

* أربينوم(Arpinum): بلدة جبلية تقع على بعد حوالي 90 كيلومتر جنوب شرقي روما. ويشير لها شيشرون بكتاباته، بإشارات عن موطنه الأصلي والتي يصف سكانها على غرار سكان المدن الفولسكية المجاورة، بأنهم ريفيون وبسيطون في سلوكهم وذلك من الطبيعة الجبلية الوعرة للبلاد. انظر للمزيد (Smith, 1873, 221).

وبالعودة إلى طبقة النبلاء في بلاد الإغريق في المجتمع الأثيني نجد أيضاً، أن طبقة النبلاء (Eupatridas) هي التي كانت تمتلك الأراضي الواسعة والغنية ومنها كان الفرسان الذين يملكون الخيل والأسلحة اللازمة، وكان النبلاء يعيشون في الأرياف ولكن بعد تأسيس مدينة آثينا انتقل أكثرهم إلى العاصمة وأصبح مجلس الشيوخ (السناتو) يتألف من النبلاء البارزين وبعد استقرار السكان وتوقف حركة الهجرات، ازداد نفوذهم وأصبحوا يتولون الوظائف الكبيرة (عياد، 1980، 215)، ويتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة السياسية والمدنية، ولهم حق الترشيح في المجالس التشريعية وحق الانتخاب وحق تولي المناصب والوظائف العليا في الدولة وقيادة الجيش، وحق الملكية والعمل، وقد بقيت هذه الطبقة مستأثرة بالحكم عصوراً طويلة، وتتمركز في سلطتها كل قواعد العرف والعادات وتفسر القانون كما تريد، وتخضع كل أمور الدولة لمصلحتها(سارة، 2011، 399)، لذلك عانى منهم جميع الأفراد من باقي الطبقات، لأنهم كانوا مضطرون دوماً للخضوع لأحكامهم المتقلبة التي كانت في الغالب بعيدة عن الانصاف والرحمة(عياد، 1980، 217-218).

ثانياً: طبقة الفرسان (Ordo Equester):

إن القيود التي فرضها العُرف وكذلك القانون على نشاط أعضاء السناتو، حرمهم الإسهام بطريق مباشر في الأعمال التجارية والمالية، مما أدى إلى ظهور طبقة ثرية جديدة خارج الطبقة الأرستقراطية تتألف من رجال الأعمال هي طبقة الفرسان.

كان من أبرز مظاهر هذه الفترة هي ظهور هذه الطبقة الجديدة وهي التي أثرت ثراءً كبيراً من وراء نشاطها في مختلف أشكال الأعمال الرأسمالية واستثمرت جانباً من أرباحها في شراء الضياع الكبيرة، وقد عُرفت هذه الطبقة باسم طبقة الفرسان (Ordo Equites) (نصحي، 1978، 409-410).

وبالعودة إلى الجيش الروماني لفهم كيفية بزوغ هذه الطبقة، نرى أن الجيش كان يتألف من 3000 جندي و300 فارس يؤخذون بالتساوي من القبائل الثلاث القديمة داخل روما (Ties, Ramnes, Luceres).

وقد بقي هذا النظام معمولاً به في بداية العهد الجمهوري وإن أُدخل عليه بعض التعديلات بحيث ضوعف عدد الفرسان، فأصبح عدد أفراد الجيش 3000 جندي أو ثلاثين مئيناً (Centuria) ثلاثين وحدة عدد أفراد كل منها مائة، و600 فارس مقصوراً على النبلاء، كما كان أكثر المشاة منهم ومن اتباعهم أيضاً، لأنهم أكثر تدريباً وأوفر مالاً، وأقدر على تزويد أنفسهم بالخيول والأسلحة.

ولما كانت حروب روما كثيرة، فقد عجز النبلاء عن النهوض بأعبائها المتزايدة والتي لا تتناسب مع عددهم، لذلك عمدت روما لزيادة عدد المشاة في النصف الثاني من القرن الخامس ق.م إلى أربعين مئيناً أي إلى 4000 جندي، وخضعوا إلى تدريب وتنظيم لجعلهم كتلة صلبة متلاحمة على غرار ما كان معمولاً به في بلاد الإغريق.

وفي أثناء الحرب مع مدينة فياي (Veii) الأتروسقية بين عامي 405-396 ق.م، زاد الرومان من عدد جيشهم حتى صار 6000 جندي بتجنيد الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والخامسة والأربعين، إلى جانب 600 من الفرسان، وبالنظر إلى حاجة الدولة إلى عدد كبير من الفرسان سمحت للقادرين من أصحاب الثروة بالتطوع للخدمة في الجيش على صهوة جيادهم الخاصة، فعرفوا بـ "الفرسان ذوي الخيول الخاصة" (Equites Equo Privato) تمييزاً لهم عن "الفرسان ذوي خيول الدولة" (Equites Equo Puplieo).

كما زادت روما من أعداد جيشها، بعد هزيمتها مع الغال في معركة أليا (Allia) في عام 387 ق.م، فأصبح يضم 8400 جندي و 1800 فارس، أي 84 مئياً من المشاة، وثمانية عشر مئياً من الفرسان(أيوب، 1996، 59-60).

وبذلك أخذ اسم الفرسان يتسع خلال القرن الرابع قبل الميلاد ليشمل كذلك أثرياء التجار وهم الذين كانوا عندئذ وظلوا بعد ذلك غير مسجلين في مئينات الفرسان بسبب ثروتهم المنقولة ولكنه كان لديهم نصاب الفرسان، وكان اسم الفرسان لايطلق فقط على أثرياء التجار من الشبان القادرين على الخدمة في الجيش بل أيضاً على أثريائهم الذين تجاوزوا سن الخامسة والأربعين وتبعاً لذلك لم يعودوا صالحين للقتال، وجملة القول أن لقب فرسان أصبح ينم عن طبقتين مختلفتين تمام الاختلاف، فقد أصبح يعني إما رجلاً من الأرستقراطية لم يتول بعد منصباً عاماً يؤهله لدخول السناتو، وفي هذه الحالة كان اسم الأرستقراطي يحذف بمجرد بلوغه الخامسة والأربعين من عمره، وإما رجلاً من الأثرياء لا ينتمي إلى الطبقة الأرستقراطية وإنما كان لديه نصاب الفرسان (نصحي، 1978، 409-410).

وبقي الرومان يلحقون بعض وحدات من الفرسان بالفرق الرومانية لأهمية دور الفرسان في المعارك العسكرية للعمل كضباط فيها، وعندما بدأت الدولة تمنح جنودها مرتبات منذ أواخر القرن الثاني-عصر القائد ماريوس- بلغ مرتب الفارس ثلاثة أضعاف مرتب الجندي، حيث مُنح 10.000 سيستريتوس لشراء الجواد، و 20.000 سيستريتوس للإنفاق عليه، كما اشترطت عليه حضور اجراءات التطهير الديني الذي يقوم به الكنسور(Censor)* كل أربع سنوات مع جواده، ليقوم الكنسور بفحص الجواد، وإذا لم يكن الجواد بحالة جيدة كان يأمر الفارس ببيع الجواد واستبداله بآخر.

وفي عصر جايوس جراكوس تحول اصطلاح الفرسان، وأصبح يدل على طبقة مالية (ordo equester) في المجتمع الروماني، ولا علاقة لها بالخدمة في الجيش، وحُرم على رجال السناتو الخدمة في سلاح الفرسان وحُدد عمل طبقة الفرسان السياسي، ولكن بقي اسم الفرسان إشارةً إلى انحدارها من هيئة الفرسان العسكرية القديمة منذ الحرب البونية الثانية، وبذلك أصبحت من حق طبقة الفرسان الجديدة الاشتراك كمحلفين في عضوية محاكم الابتزاز الرومانية التي يشكلها السناتو، كما أُسند إليهم مهمة تحصيل الضرائب في ولاية آسيا الرومانية(الروبي، 2007، 104).

ومنذ القرن الثاني قبل الميلاد حُدد نصاب طبقة الفرسان المالي بـ 400.000 سسترتيوس(Sestertius)*، ويرشح الزعيم نفسه أعضاء هذه الطبقة، لذلك كان كثيرون من ذوي الثراء من طبقة العامة(ول، دون تاريخ ،240).

وبذلك بلغت هذه الطبقة من كثرة العدد ووفرة المال ما جعلها تؤلف طبقة اجتماعية بارزة، ولما كان أفراد هذه الطبقة الجديدة الغنية شغوفين بأن يكون لهم نصيب من الوظائف العامة، وكانت هذه الوظائف مغلقة دونهم ومقصورة على طبقة النبلاء، فإن اصطدام هذه الطبقة الجديدة الغنية مع طبقة النبلاء أصبح أمراً لا مفر منه في حلبة الصراع السياسي في روما(نصحي، 1978، 409-410).

وإذا كانت طبقة النبلاء تتألف من ارستقراطية أرباب الأراضي فإن طبقة الفرسان بأوسع مفهوم لهذه العبارة كانت أساساً تتألف من أرستقراطية أصحاب رؤوس الأموال" رجال الأعمال وكبار الملاك والتجار"(محمد، 2002، 275)، بيد أنه على مر الزمن أضحى عدد كبير من الفرسان من كبار أرباب الأراضي بل إن الكثيرين منهم غدوا أوفر ثراء من بعض النبلاء المعتدلي الثروة.

---

* الكنسور: انشئت وظيفة الكنسور في عام 443 ق.م لتخفيف الأعباء الثقيلة الملقاة على عاتق القنصلين، وإجراء تفتيش كل خمس سنوات للتأكد من أن كل مواطن قد اكتسب حقوقه عن الطريق المشروع، وكان الكنسور يتولى المنصب لمدة عام ونصف، وكان يختار من بين الشيوخ الموقرين الذين تقلدوا منصب القنصلية. للمزيد انظر (علي، ، 2011،234).

* سستريتوس (Sestertius) وهي عملة رومانية قديمة من النحاس الأصفر الأوريخالكوم (Orichalcum)، ويعادل أربع آس. انظر: (ريس، وأخرون، 2000، 16).

وبذلك نستطيع تقسيم طبقة الفرسان إلى فئتين: فئة الأغنياء الذين اعتبروا الرديف الطبيعي لطبقة النبلاء في شغل وظائف الدولة، وفئة الفرسان الذين اهتموا بالأعمال المالية من تعهدات والتزام ضرائب وإقراض أموال، وخاصة التزام تعهدات الجيوش الرومانية (الصفدي، 1967، 201).

وفي ظل هذه الظروف كان طبيعياً أن يضيق الفرسان ذرعاً باحتكار النبلاء للوظائف العامة الرفيعة والسيطرة على مقاليد الحكم والهيمنة على المحاكم، ومعنى ذلك أن الفرسان كانوا حلفاء طبيعيين للعامة في مناهضة استئثار النبلاء بإدارة دفة شؤون الدولة، إلا أنه وبحكم انشغالهم ومزاولة مختلف الأنشطة الرأسمالية وافتقارهم إلى كيان سياسي يميزهم وينظم صفوفهم ويعبر تعبيراً فعالاً عن اتجاهاتهم، لم يكن للفرسان أي أثر ملموس في الحياة السياسية أو في توجيه سياسة الدولة إلا في عهد جايوس جراكوس عام 122ق.م، ذلك أنه منذ أن حدد جايوس الشروط اللازم توافرها في أعضاء هيئات المحلفين، والتي لم تكن تتوافر إلا في طبقة الفرسان، أي أنه منذ أن أسند جايوس ولاية القضاء إليهم (نصحي، 1973، ص740)، وهذا ما يخبرنا به المؤرخ بلوتارخ بقوله:

" اقترح جايوس قانون لتنظيم المحاكم ومجالس القضاء، وتقليص سلطة أعضاء السناتو إلى حد كبير، فإلى ذلك الحين كان أعضاء السناتو يجلسون وحدهم للقضاء في سائر الدعاوى، لذلك كانوا يلقون الرعب في نفوس طبقتي الفرسان الرومان والعوام، فاقترح كايوس في قانونه ضم ثلاثمائة مواطن عادي من طبقة الفرسان إلى مجلس السناتو (وهم ثلاثمائة كذلك) وأن تمنح سلطة القضاء للستمائة معاً على حد سواء"(بلوتارخ، 2010م، 1534).

وبذلك اكتسبت طبقة الفرسان كياناً سياسياً واضح المعالم وأصبحت تتمتع بنفوذ كبير في الدولة. ومنذ أن قصر جايوس حق ضرائب ولاية آسيا على الفرسان أتاح لهم فرصة عظيمة لزيادة ثرواتهم زيادة هائلة، وأصبحت هذه الطبقة قوة سياسية منافسة لطبقة السناتو (نصحي، 1973، 741)، حيث بدأت المنافسة تحتدم بينهم وخاصة بعد سيطرة طبقة الفرسان على محكمة الابتزاز.

كما لم يكن قانون أكيليوس الخاص باسترداد الأموال المبتزة (Lex Acillia Repetundarum) من شأنه أن يؤدي إلى اصلاح محكمة الابتزاز، أو رفع مستوى نزاهتها أو إحياء أمل أهالي الولايات في العدالة بعد ما وضِّعت المحكمة تحت سيطرة طبقة الفرسان والذين كان اهتمامهم منصباً فقط على استثمار أموالهم في الولايات واستغلال أهاليها، والعمل على إرهاب الولاة العادلين الذين كانوا يحاولون حماية الأهالي من جشع جباة الضرائب (Publicani)، وكان الفرسان المشتغلين في جباية الضرائب على صدام كبير وواضح مع الولاة حيث أن لهم مصلحة في تحصيل أكبر ايراد ممكن من أهالي الولايات، لذلك كان واجب الولاة وهم من طبقة السناتو حماية الأهالي من التعسف والاغتصاب، وإذا كان عدد منهم وهو ليس بقليل آثروا مهادنتهم. ومما زاد الأمر سوءاً أن المحلفين الجدد من طبقة الفرسان لم ينطبق عليهم قانون جايوس الخاص بفرض عقوبات على المرتشين من المحلفين، بحجة أن هذا القانون صدر قبل اعادة تنظيم محكمة الابتزاز، وبذلك لا يطبق عليهم، إلا أنه ترتب على ذلك أن أصبحت محكمة الابتزاز بتشكيلها الجديد تدين المتهم بدلاً من تبرئته، وشجع ملتزمي جباية الضرائب والمرابين والصيارفة وغيرهم (Negotiatores) على الاستغلال والابتزاز والتعسف مع أهالي الولايات لاطمئنانهم إلى أن الولاة لن يتصدوا لهم إما رهبة منهم أو تواطئ معهم.

وبذلك كان الأثر السياسي الذي ترتب على تشريع جايوس القضائي بأن حد من نفوذ السناتو ولكن دون اصلاح حاله، وخول للفرسان سلطة دون تحميلهم أي مسؤلية (علي، 1988، 28).

وقد نُكب الفرسان بكارثة كبيرة في عهد سولا (Sulla) عندما أعدم 1600 منهم وصادر ممتلكاتهم، بيد أنهم لم يلبثوا أن أفاقوا سريعاً من هذه الكارثة، وازدهرت أحوالهم، إلى أن حرمهم قيصر جباية ضريبة العشور على المحصولات الزراعية (نصحي، 1973، 742).

لذلك سعى شيشرون – وكان من الفرسان بحكم نشأته ومن النبلاء بحكم توليه القنصلية سنة 63 ق.م، جاهداً إلى إحلال الوفاق بين هاتين الطبقتين ولكن دون جدوى، حيث حاول أن يُدخل على الدستور تعديلاً جديداً بهدف ما أسماه " التوفيق بين الطبقات" (Concodia Ordinum) عن طريق أن تتولى السلطة التنفيذية العناصر الممتازة من طبقتي السناتو والفرسان، ولكن دعوته هذه لم تكن سوى صيحة في واد، لأنه دعا إلى استخدام الأساليب السياسية في وقت كانت الجيوش العسكرية تقرر القضايا السياسية (العبادي، 1999، 44).

وكانت أوجه النشاط المالي للفرسان يشمل التعاقد مع الحكومة على تزويدها باحتياجات الجيش والأسطول، وإقامة المنشآت العامة، وجباية الضرائب والمكوس الجمركية، واستغلال المناجم والمحاجر ومصائد الأسماك، فضلاً عن الاشتغال بالصناعة والتجارة وإقراض الأموال في كل أرجاء الدولة الرومانية.

ولا جدال في أن الكثيرين من الفرسان قد أعماهم التكالب على جمع الثروة عن مقتضيات النزاهة والأمانة والشفقة بالناس، غير أنه قد يكون من الاجحاف في الرأي القول بأنهم كانوا جميعاً من هذا الطراز أو بأن بعضهم على الأقل لم يؤدوا خدمات نافعة للدولة (نصحي، 1973، 742).

بالإضافة إلى أن ازدياد ازدهار هذه الفئة كان مطرداً مع حركة التوسع الروماني في البحر المتوسط، لذلك لا عجب أن وقفت طبقة الفرسان تؤيد سياسة التوسع والفتح واستغلال موارد البلاد المغلوبة (الصفدي، 1967، ص201).

كما كان طبيعياً أن تساعد وفرة الثروة على أن يحذو الفرسان حذو النبلاء في حياة الترف والبذخ، فشيد كثيرون منهم القصور الأنيقة ودأبوا على إقامة المآدب الفاخرة، ومنهم صديق شيشرون الحميم الذي كان يراسله بانتظام وهو تيتوس بومبونيوس أتيقوس Pomponius Atticcus كان من طبقة الفرسان ونموذجاً لرجل الأعمال المثقف الناجح، وقد عزف أتيقوس عن النزول إلى معترك الحياة السياسية بدافع من مبادئ اللابيقورية*، فعني بإشباع ميوله الأدبية والفنية دون أن يسمح لذلك طبعاً بأن يشغله عن اقتناء ثروة كبيرة بشراء واستصلاح مساحات واسعة من الأرض في أبيروس (Epiros)*، وبعقد الصفقات التجارية وإقراض النقود، وباستخدام عدد كبير من العبيد المهرة في نسخ المؤلفات وبيعها أو بإنشاء مدرسة لتدريب المجالدين.

وقد دأب الفرسان على تقليد النبلاء ومجاراتهم ليس فقط في حياة الترف الزاهية بل أيضاً في الحياة البهيجة الفاسدة مثل مارقوس قايليوس روفوس وجايوس سقريبنيوس قوريو الذين كانا مثالين بارزين للفرسان الذين انغمسوا بحياة البذخ المترفة وفي حياة العبث والدعارة (نصحي، 1973، 742).

* الابيقورية: فلسفة إغريقية أسسها أبيقور من ساموس، والذي ولد في عام 342 ق.م، وقام بتأسيس مدرسته في عام 306 ق.م، والفلسفة الابيقورية موغلة أكثر في الناحية العملية عن الفلسفة الرواقية، وقام ابيقور بتقسم مذهبه إلى المناطق (القوانين) والفيزياء وفلسفة الأخلاق. للمزيد انظر: (ستيس، 1984، 287).

* إبيروس: مقاطعة في شمال غربي بلاد الإغريق تجاور كلاً من تسالية ومقدونية، يحدها من الغرب البحر الادرياتيكي ومن الشرق سلسلة جبال بيندوس، ويسكنها 14 قبيلة، كما احتلها الرومان بعد الحرب المقدونية الثالثة في عام 167 ق. م.

(Sacks , 1995, 91).

ولا يخفى أن المركز الكبير الذي احتلته الثروة في المجتمع الروماني قد أثر على خصائص هذا المجتمع الأخلاقية، وأفسد أخلاق أفراده بالرشاوى، ووجه سياسة الدولة في الطريق المعاكس الذي يخدم مصالح الأقلية على حساب الاكثرية من عامة الشعب (الصفدي، 1967، ص201).

أما بالنسبة للشؤون العسكرية في بلاد الإغريق وخاصة في مجتمع أثينا، فقد كان أفراد الطبقة النبيلة الأرستقراطية هم أصحاب السيطرة على القوة العسكرية، لأنهم الوحيدين القادرين على امتلاك الخيل، لذلك كان الفرسان هم السلاح الذي يضع السلطة في يد طبقة النبلاء، حيث يؤكد على ذلك أرسطو بقوله: لذلك قد قامت في الزمان الغابر أحكام أقليات لدى كل الدول التي شادت صرح اقتدارها على قوة الخيل (أرسطو، 1957، 4، 2،3، 1289ب). ولكن مع التوسع في التطور الاقتصادي، واتساع الثورات الزراعية والعقارية، والثروات وازدياد السكان وتطور المدن، نشأ عنه بالضرورة التوسع في القوة العسكرية، وانبثقت قوة جديدة هي قوة المشاة العسكرية التي كان قوامها أفراد الطبقة الدنيا من صناع وتجار ومزارعين، والذي أصبح بالضرورة مصير معظم المدن الإغريقية في قبضة هذه الطبقة التي كان لها كفاية من القوة لكي تدافع عن المجتمع والمدينة ولها كفاية من القوة لكي تكسب فيه حقوقاً وتمارس سلطة مشروعة، لأن الحالة الاجتماعية والسياسية في أمة ما دائماً على صلة بطبيعة أسلحتها وتكوينها(سارة، 2011، 412-413).

ونستطيع القول أن هذه الطبقة لم تؤسس تفوقها على ثروتها فحسب، فقد كان من أشد رغباتها في كل مكان أن تكون الطبقة الحربية، التي تتكفل بالدفاع عن المدن في نفس الوقت الذي كانت تحكمها فيه، وتحتفظ لنفسها بأحسن الأسلحة وبأكبر نصيب من المخاطر في القتال، راغبة في أن تحاكي بذلك الطبقة النبيلة(كولانج، 2007، 436). ويؤكد أرسطو على أن الأكثر ثراءً يؤلفون الفرسان بقوله " لأن أهل تلك الجهات، يلقون النجاة باعتمادهم على قوة الخيالة، ولأن تربية الخيل من شيم أصحاب الثروات الطائلة" (أرسطو، السياسات، 3.4.6، 338).

وقد كان لطبقة الفرسان ميزة أخرى في بلاد الإغريق وروما، فقد دفعت المجتمع والذكاء في اتجاه جديد، ولما كان منشؤها العمل بجميع أشكاله، فقد مجدت العمل وشجعت عليه، فكان موافقاً لتقدم الصناعة والتجارة، كما كان موافقاً للتقدم العقلي، إذ أن كل انسان يحصل على الثروة كان يجعل التعليم والذكاء أقوى دوافع الشؤون البشرية. فلا عجب إذن أن وسّعت بلاد الإغريق وروما في عهد هذا النظام حدود ثقافتهما الذهنية ودفعتا حضارتهما إلى الأمام(كولانج، 2007، 437).

ولكن من آثار الحروب على أثينا أنها كانت مضطرة اضطراراً يكون دائماً إلى تسليح طبقة العامة والتي رفضتها القوانين، فلما ارتفعوا إلى مرتبة المجذفين والملاحين والجنود، وأصبحت بالتالي سلامة الوطن في أيديهم، شعروا بحاجة المدينة إليهم وأصبحوا مقاديم، وهذا أصل الديموقراطية الأثينية. وفي روما كانت طبقة العامة تضغط على مجلس الشيوخ للبحث عن حروب جديدة، ولكن مجلس الشيوخ كان أكثر مهارةً ومعرفةً من ذلك، فكان يعرف مقدار ما تكلفه هذه الحروب من التساهل ومن الهزائم في ساحة المدينة، لكنه لم يكن في استطاعته تجنب الحروب فقد كانت روما محاطة بالأعداء من كل جانب.

مما لا شك فيه أن الحرب قد سدّت تدريجياً الثغرة التي وضعتها طبقة الفرسان بينها وبين طبقة العامة، ومن هنا سرعان ما وجدت القوانين نفسها غير متفقة مع الحالة الاجتماعية وأصبح من المحتم تغييرها. وبذلك فإن المنفعة العامة مبدأ ليس في طبيعته أن يسمح بالتفاوت وأن يحافظ عليه زمناً طويلاً، بل كان من المحتم أن يؤدي بالمجتمعات إلى الديمقراطية(كولانج، 2007، 440).

ثالثاً: طبقة العامة (Plebs):

كان عامة المواطنين الرومان ينقسمون إلى فريقين رئيسيين: هما عامة الريف وعامة الحضر أو عامة روما، وكانوا عامة الريف يتكونون من ثلاث فئات رئيسية. وكانت إحدى هذه الفئات تتألف من صغار أرباب الأراضي، وكانت فئة ثانية تتألف من مستأجري بعض أراضي النبلاء والفرسان وتبعاً لذلك كانوا أتباعهم، وكانت فئة ثالثة تتألف من الأجراء الأحرار الذين يقومون بأعمال موسمية في الضياع الكبيرة. ونظراً لبعد مواطن استقرار الغالبية العظمى من مواطني الريف عن روما وانهماكهم في مزاولة أعمالهم، قلما كان هؤلاء المواطنون يجدون الفرصة لممارسة حقوقهم الدستورية أو يعنون بذلك، إلا أنهم مع ذلك كانوا يؤدون الخدمة العسكرية كلما اقتضى الأمر(نصحي، 1973، 743،744). ولكن سلسلة الحروب الطويلة التي قامت بها روما قد أضعفت هذه الطبقة حيث ذهب أفرادها قتلى فيها، لذلك تقدر الاحصاءات التي أجريت في القرن الثاني ق.م أن عدد المواطنين الرومان الصالحين للخدمة العسكرية قد نقص بين الأعوام 146 إلى 136 ق.م بمقدار عشرين ألف مواطن (الصفدي، 1967، 201).

وكان عامة روما كذلك يتكونون من ثلاث فئات رئيسية: كانت إحداها تتألف من أتباع النبلاء والفرسان الذين عهد إليهم رعاتهم بممارسة حرفة أو أخرى لحسابهم، فكانوا تبعاً لذلك بمثابة صناع أو عمال أو موظفين يشتغلون لقاء أجر، وكانت فئة أخرى تتألف من مواطنين لا تربطهم رابطة التبعية بأحد ويتكسبون قوتهم بجهودهم المتواصلة في مجال أو آخر من مجالات العمل الدنيا. وعلى مرّ الزمن ازداد باطراد عدد أبناء العتقاء الذين كانت هذه الفئة تضمهم (نصحي، 1973، 743،744).

كانت أهم فئة تتكون من الفلاحين الذين عانوا من الخسائر الفادحة بسبب الحروب وخاصةً فلاحين شبه جزيرة ايتاليا، الذين شهدوا وقاسوا من الحروب البونية والمقدونية مما اضطرهم للرحيل بأعداد كبيرة نحو مدينة روما بأعداد كبيرة وهجر مدنهم ومزارعهم، كذلك تدمير حملة هانبيال للمزارع الرومانية، والجنود الذين ابتعدوا بسبب الحروب عن مزارعهم مدة تزيد عن موسمين.

هذه الأضرار انعكست جميعها على الطبقة الثالثة بأوضح صورة، فالجنود المسرحين اضطروا خلال الحرب لرهن مزارعهم وأراضيهم لإعالة أسرهم، وعندما عادوا إلى مزارعهم وخاصة في ايتاليا، وجدوا من المتعذر عليهم البدء من جديد بل لم يكن أمامهم إلا بيع الأراضي المرهونة إلى أثرياء طبقة النبلاء، مما اضطرهم للتوجه نحو مدينة روما، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة عدد سكانها (الصفدي، 1967، 202)، وأصبحت الأكثر خطراً على الحياة العامة. ذلك أن هذه الفئة كانت تتألف من العاطلين أو أشباههم الذين لم يكن لهم مورد رزق منتظم، ولكنه كان لديهم من فسحة الوقت مايتيح لهم حضور أي اجتماع عام أو أية جلسة تعقدها الجمعية الشعبية، وإزاء فقرهم مع تمتع كل منهم بصوت انتخابي، وإزاء تنافس المرشحين على الوظائف العامة تنافساً شديداً واستعدادهم لشراء أصوات الناخبين إما بالمال أو بالوعود أو بالمآدب أو بالحفلات، فازدادت مطالب هذه الفئة التي كانت تعتمد بدرجات متفاوتة على الدولة لإعالتها، كما ازدادت الحياة العامة شغباً وعنفاً.

ومنذ أيام تيبيريوس جراكوس (Tiberius Gracchus) وأخيه جايوس حاول الزعماء الشعبيون معالجة حالة فقراء روما بتوزيع الأرض للعامة وانشاء المستعمرات وخفض سعر القمح لبيعه لهم بسعر أدنى من سعر السوق، وتحديد الملكية الزراعية للملاك الكبار(نصحي، 1973، 743،744) ، وهذا المشروع كان الترجمة العملية الأمينة لإصلاح بعض جوانب الخلل في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الروماني مجتمع السادة الأشراف النبلاء، أو مجتمع الـ 8% (السعدني، 1998، 100)، وأيضاً اقترح الفيلسوف الرواقي بلوسيوس (Blossius) من بلدة كوماي (Cumae) أحد المستشارين الخاصين لتبيريوس، اعادة تطبيق قانون ليكينوس سيكتوس Lex Licinia Sextia الصادر عام 367 ق.م الذي بمقتضاه حددت ملكية الفرد الواحد من الأراضي بمقدار 500 فدان Iugera، وكانت

الأراضي الزائدة عن ذلك توزع على الفقراء على شكل قطع صغيرة تبلغ مساحة كل منها 30 فدان، وتقرر دفع تعويضات على الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها، وتصبح الأراضي التي يحتفظ بها أصحابها ملكاً لهم(ر. دودلي، دون تاريخ، 109).

واعتبر النبلاء تمسك تبيريوس جراكوس بمشروعه هذا، خروجاً على الشرعية الرومانية وضرباً لمصالحهم وتقليصاً لامتيازاتهم، وفي ظل ردود الأفعال العنيفة من قبل مجلس السناتو ورجالات روما العظام أصحاب المصالح العليا، كان تبيريوس المحرك الأول للثورة الرومانية، ذلك لأن اصلاحاته كما أعلنها في البداية، كانت هي الاعتداء الحقيقي الأول على امتيازات النبلاء(ر. دودلي، دون تاريخ، 109).

وبذلك قام النبلاء بتوجيه ضربة قوية لسياسة الإصلاح الزراعي التي نادى بها الأخوان جراكوس عندما نجحوا في عام (121 أو 120 ق.م) في استصدار قانون أباح بيع الإقطاعات الممنوحة، حيث كانت الإقطاعات التي وزعت والمستعمرات التي أنشئت أقل من أن تستوعب كل الفقراء، وكان الكثيرون من المزارعين الجدد لم يوفقوا في حياتهم الجديدة وباعوا أراضيهم أو هجروها وعادوا إلى روما، وكان عدد السكان يزداد باستمرار_ وما أكثر التناسل بين الفقراء_ فإن المشكلة ما كانت لتختفي جزئياً برهة من الوقت إلا لتعود فتتجدد بل إنها تفاقمت بمضي الزمن، ومنذ أن ذهب قلوديوس في عام 58 ق.م إلى حد أنه جعل سد حاجة فقراء روما إلى القمح منحة دون أي مقابل أصبح عامة روما يعتبرون ذلك حقاً ثابتاً لم يستطع أحد من أقطاب السياسة منازعتهم إياه بسبب الحاجة إلى أصوات الناخبين، وقد ظل العامة يتمتعون بهذا إلى أن لجأ قيصر إلى انشاء المستعمرات مما وفرَّ أسباب الحياة لأعداد كبيرة منهم، وإلى أن يعد مشروع قانون لإنقاص عدد الذين ينتفعون بمنحة القمح من 320.000 إلى 150.000 مواطن.

وكسباً لإرضاء عامة روما وترويحاً عن نفوس هذه الجحافل تم على مرِّ الزمن زيادة عدد الحفلات العامة بإنشاء حفلات انتصار صولا (Ludi Victoriae Sullanae) ثم حفلات انتصار قيصر(Ludi Victoriae Caesris)، وإلى جانب الحفلات العامة الرسمية التي كانت تقام بانتظام في مواعيد ثابتة من كل عام، دأب الأثرياء وبخاصة المرشحين للوظائف العامة على التودد إلى الناخبين بإقامة مباريات للمجالدين وأخرى لصيد الحيوانات المفترسة.

وفضلاً عن ذلك فإنه كانت تقام حفلات هائلة في مناسبات مثل المناسبة التي أهدي فيها بومبي لروما في عام 55 ق.م، أول مسرح بُني من الحجر، فقد أقيم عندئذٍ حفل ضخم دام خمسة أيام أُقيمت خلالها مباريات صيد الحيوان مرتين في كل يوم، وبلغ عدد الحيوانات التي لقيت مصرعها في هذه المباريات 500 أسد و20 فيلاً(نصحي، 1973، 743،744). ويعلق شيشرون على هذا الحفل بقوله:

"أية سعادة يمكن أن يشعر بها رجل مثقف عندما يرى حيواناً قوياً يبطش بإنسان هزيلاً جداً، أو أي متعة في أن يخترق رمح صائد حيواناً رائع المنظر. وحتى إذا كان ذلك أمراً يستحق الرؤية، فإن الناس رأوه مراراً، وأنا – وكنت أحد المتفرجين– لم أرى جديداً. وكان اليوم الأخير يوم صيد الفيلة وكان له وقع كبير في نفوس الجماهير إلا أنهم لم يظهروا أي شعور بالبهجة" (Cicero, Epistulae ad Familiares،Vii.1-3).

ويحدثنا بلينيوس (Pliny):

بأن عدد الفيلة الذين قتلوا بلغ العشرين، فقد فقدوا كل آمال الهروب، وناشدوا شفقة الجموع من خلال المواقف التي تتجاوز كل وصف، وبنوع من الرثاء ندموا على مصيرهم التعيس. لقد تأثر الجمهور بالمشهد بشكل كبير، لدرجة أنهم، نسوا العام تمامًا، والسخاء الذي بذل في مثل هذه الآلام لتكريمهم، فانتفض المجتمع بأكمله بالبكاء، وألقوا باللعنات على بومبيوس (Pompeius). (Pliny the Elder,The Natural History. Viii.7. 1855).

إن مثل هذه المباريات مال إليها الناس مع أنهم يقولون عنها أنها ظالمة، كما يقول عنها شيشرون، إلا أن المشاهدين تلقوا تدريباً طويلاً في تقبل الألم والموت، في مدينة روما العظيمة المرفهة والفاسدة والغارقة في الإثم(هاملتون، 1997، 87).

وبالمقارنة مع بنية المجتمع الإغريقي كانت طبقة العامة تتألف من طبقتين: 1- طبقة الحرفين والصناع (Demiourgoi) والتي كان أصحابها يعملون في الصناعة والتجارة والملاحة على حسابهم الخاص، كما تتمتع هذه الطبقة بالحقوق المدنية، وتحرم نسبياً من مجمل الحقوق السياسية باستثناء حق الانتخاب، 2- طبقة المزارعين (Georgoi): التي تتألف من الذين يملكون قطعة صغيرة من الأرض يكدحون في فلاحتها لكسب قوتهم، لكنهم كانوا يجدون صعوبة كبيرة في التخلص من طمع المرابين ومن اعتداء السادة النبلاء(سارة، 2011، 399).، لقد كان الكثيرون منهم يملكون قبلاً أراضي واسعة، لكنهم اضطروا إلى تقسيمها بين أولادهم حتى أصبحت لا تكفي لإعاشة أصحابها الذين كان بعضهم يبيعها وينتقل إلى المدن للعمل بالصناعة أو التجارة أو يعملون في أراضي النبلاء الاغنياء كمسادسين أي يأخذون سدس المحصول مقابل عملهم، أما الذين يحتفظون بأراضيهم رغم كل الصعوبات، ويستدينون المال لشراء البذار والماشية، فإنهم بالنهاية يضطرون إلى رهن الأرض ثم يعجزون في الغالب عن دفع الفوائد الفاحشة(عياد، 1980، 218)، حيث كانت تنتصب في كل الحقول الزراعية مسلات حجرية رهنية سجل عليها أن القطعة المعنية مرهونة لفلان لقاء مبلغ من النقود، أما الحقول التي لم تكن معلمة بهذه العلائم، فكانت قد بيعت في معظمها بسبب العجز عن تسديد قيمة الرهن العقاري أو عن دفع الفوائد المئوية في الموعد المحدد، وانتقلت إلى ملكية الأرستقراطي إذا كان المبلغ الذي تباع به قطعة الأرض المرهونة لا يغطي الدين، أما إذا كان الدين لم يؤمن برهن فكان يتعين على المدين أن يبيع أولاده عبيداً ليسدد دينه، كما كان باستطاعة الدائن أن يبيع المدين نفسه كعبد(سارة، 1997، 166-170)، وهكذا انتقلت الأراضي كما يقول أرسطو: إلى عدد قليل من الملاكين الكبار، وإذا تعذر على الفلاحين أداء الدين، تعرضوا هم وأولادهم لأن يباعوا أو يساقوا كأرقاء (أرسطو، 2.2، 2013، 22).

ومع ذلك فقد تمتعت هذه الطبقة بمعظم الحقوق المدنية، وببعض الحقوق السياسية مثل حق الانتخاب، ولكن دون الترشيح للمناصب العليا(سارة، 2011، 399).

رابعاً: الصراع بين الطبقات في منتصف القرن الخامس ق.م:

كانت نسبة النبلاء تشكل أقلية بالنسبة إلى غالبية سكان روما من الطبقات الوسطى والدنيا. ولما كانت هذه الأقلية النبيلة تتمتع بامتيازات عديدة فقد حنق عليها العامة الذين ساءهم أن يعتبروا مواطنين من الدرجة الثانية بل أن كلمة العامة (Plebs) في اللغة اللاتينية لم تكن تختلف كثيراً عن معنى الدهماء أو الغوغاء بالرغم من أنها كانت تشمل الطبقة المتوسطة الميسورة الحال إلى حد ما.

في الحقيقة، لقد كفل الدستور الروماني للعامة حق التصويت واختيار القناصل ولكنهم ظلوا محرومين من الترشيح لهذه الوظائف، أيضاً كفل الدستور الروماني لأي فرد من العامة حق التعاقد فيما عدا التعاقد على الزواج من بنات النبلاء الذي اعتبر باطلاً، واعتبر القانون أبناء مثل هذا الزواج غير شرعيين، وكذلك حرم العامة من بعض الامتيازات الدينية التي انفرد بها النبلاء وحدهم إلى جانب هذا كله كان العامة في حالة اقتصادية سيئة، إذ كان النبلاء هم الذين يملكون بينما العامة والذين يشكلون الأغلبية لا يملكون إلا قلة قليلة منهم عملت بالتجارة وإدارة الحوانيت في المدينة واستطاعت أن تجمع لها ثروة لا بأس بها. ولما كانت غالبية العامة فقيرة معدمة فقد اضطرت إلى الاستدانة ومن ثم أصبحت ضحية للدائنين والمرابين الجشعين، وكان معظم المتعاملين في الربا من النبلاء، ولما كان القانون الروماني قاسياً لا يرحم فيما يختص بالمدين الذي لا يرد الدين والفائدة في الوقت المحدد فقد

سبب ذلك سخطاً بين الفقراء، فمثلاً كان من حق الدائن أن يحبس المدين في بيته أو في زنزانة أو يبيعه في سوق الرقيق كعبد، ولم يقتصر هذا التصرف على المدين وحده بل تعداه إلى زوجته وأولاده وأحفاده ووصل حد هذا التصرف إلى أن أعطى القانون الروماني للدائن حق تنفيذ حكم الإعدام في المدين العاجز عن سداد الدين(الناصري، 1994، 70).

بالنسبة للإنتاج الزراعي، فقد هجر عدد كبير من الفلاحين الأرض وتقلدوا السلاح، وشكلوا هؤلاء العمود الفقري للفرق الرومانية التي خاضت المعارك الدامية ضد أعداء روما، وقد قتل عدد كبير من هؤلاء المزارعين وتناقصت الأيدي العاملة في الزراعة (محفل، 1974، 244).

أما من ناحية الملكية الزراعية فلم تكن بأي حال من الأحوال تتناسب مع الطبقات الاجتماعية. فقد استولى الأشراف على المزارع الشاسعة حتى الأراضي المملوكة للدولة والتي أساساً كانت تتكون من الأراضي المصادرة والتي استولى عليها الجيش الروماني بقوة السلاح في عصر التوسع فقد وضع النبلاء أيديهم عليها واستأجروها بأثمان رمزية ولم يلتفتوا لصراخ العامة أو مطالبة الجنود المسرحين بحقهم في تلك الأرض لأنهم هم الذين أضافوها للدولة بقوة السلاح (الناصري، 1994، 70–71).

ولا شك أن أهداف فئات العوام لم تكن واحدة، فالريفيون كانوا في حالة يرثى لها بعد أن صادر النبلاء لحسابهم القسم الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة، لذلك رفعوا شعار "الأراضي الأميرية من حق جميع المواطنين، بدون تمييز"، أما الفئة المدنية من العوام التي انتقلت إلى روما حيث ازدهرت أحوالها الاقتصادية، فقد بدأت تشعر بأهميتها المتزايدة في المجتمع، حيث برز منها أسر أكثر ثراءً من غيرها شكلت البرجوازية الرومانية، وأخذت تطالب بالمساواة مع النبلاء في الحقوق السياسية وبالسماح لأفرادها بتقلد المناصب العليا التي كانت حكراً على النبلاء(محفل،1974، 238–239).

وبذلك كان الصراع الطبقي بين العوام والنبلاء يتمحور حول ثلاثة أمور، أولها: المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والدينية، وثانياً: توزيع الأراضي على المواطنين بصرف النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها، وثالثاً: حل مشكلة الديون والتي فقد فيها المواطنين حريتهم.

بدأ العامة يعبرون عن استيائهم بتشكيلهم جمعيات خاصة بهم تناقش أمورهم الخاصة بطبقتهم، إلا أنها كانت غير قانونية في نظر النبلاء الذين حاولوا منع الجمعيات من الانعقاد، فانتقلوا إلى التهديد بالانسحاب من روما إلى التلال المجاورة لتشكيل مدينة جديدة (محفل،1974، 240)، ففي عام 494 ق. م ووقتها كانت روما مشغولة في حروبها مع القبائل اللاتينية التي كبدتها خسائر فادحة وقع معظمها على كاهل العامة الذين وجدوا أنهم يضحون بالكثير بينما لا يتمتعون إلا بالقليل من الحقوق. مما أدى إلى تذمرهم واستعدادهم للتمرد ضد طبقة النبلاء(عبد الحق، 1959، 239). على إثر ذلك تجمعت جموعٌ غفيرةٌ من العامة في ساحة مدينة روما وهتفت بسقوط القنصلين، وعقد السناتو جلسة طارئة جرى فيها نقاش حاد بين بعض الشيوخ الذين طالبوا بالتنازل عن بعض الحقوق المجحفة وبين الأعضاء المتشددين الذين طالبوا باستخدام القوة والإرهاب ضد هؤلاء الرعاع للقضاء على هذا الشغب والتمرد. وفي أثناء هذه الظروف العصيبة جاءت الأنباء بأن العدو بدأ يزحف على المدينة ولم يجد السناتو أحداً من العامة يقبل التطوع لصد هذا العدوان لأن منطقهم كان: أن روما وطن الأشراف وعلى الأشراف وحدهم أن يدافعوا عن هذا الوطن.

وإزاء ذلك اضطر السناتو إلى إصدار وعد بالتنازل عن بعض حقوقه من أجل إرضاء العامة وصدق العامة هذه الوعود، وساروا إلى الحرب وأحرزوا النصر وعادوا ليجدوا السناتو يتباطؤون في تنفيذ هذه الوعود فأضرب العامة مرة أخرى وأعلنوا عصيان القوانين وانسحبوا من المدينة (الناصري، 1994، 70–71)، ويخبرنا المؤرخ ليفيوس (Livius) عن هذه الأحداث:

انسحب العامة بدون أوامر القناصل، إلى الجبل المقدس، وراء نهر أنيو(Anio)، على بعد ثلاثة أميال من المدينة... بدون أي زعيم، تم تحصين معسكرهم بسور وخندق، وظلوا هادئين، ولم يأخذوا شيئًا سوى ما كان ضروريًا للرزق، فقد ظلوا لعدة أيام ... في هذه الأثناء، وخوفاً أن تندلع أي حرب خارجية؟ اعتبروا بالتأكيد أنه لم يبق أي أمل، إلا في اتفاق المواطنين. يجب إعادتهم إلى الدولة بوسائل عادلة أو غير عادلة. لذلك تقرر أن يتم إرسال مينينيوس أغريبا (Menenius Agrippa) كسفير للشعب، وهو رجل فصيح ومفضل لدى الناس، لأنه اشتق أصله منهم. (Livy, 2.32,1857).

وهنا أُرغم السناتو على تنفيذ وعودهم وعادت العامة من الجبل المقدس يهللون لانتصارهم على النبلاء فقد وافق السناتو على أن ينتخب العامة نقيبين (Tribuni) لهم يعادلان منزلة القنصلين ويتمتعان بسلطات قوية مثل حق الاعتراض وحق التشريع وسن القوانين، وحق منح المساعدة ، وحق الحصانة البدنية، من أجل حماية العامة، وهي سلطات هامة لدرجة أن زعماء روما وأباطرتها فيما بعد حرصوا على الحصول على سلطات التربيون بأية وسيلة. وفيما بعد زيد عدد الترابنة من اثنين إلى عشرة، كذلك حصل العامة على حق انتخاب موظفين ماليين من أجل الإشراف على المعابد وأماكن العبادة وتنظيم الأعياد والمهرجانات والتجمعات الخاصة بالمناسبات العامة (الناصري، 1994، 73)، كما حصلوا على اعتراف النبلاء بشرعية الجمعيات أو المجالس التي شكلها العامة، وأصبحت تُعرف فيما بعد باسم مجالس القبائل (Comitia tributa)، وكان لها بعض السلطات التشريعية، وكان العامة ينتخبون فيها ممثليهم وخاصة المرشحين لمنصب محامي الشعب (محفل،1974، ص 241).

وبالرغم من أن العامة قد حصلوا على امتيازات كبيرة بعد حركتهم الكبرى وأصبح نقباؤهم يتمتعون بسلطات كافية لحماية مصالح العامة إلا أن السيطرة الفعلية بقيت في أيدي النبلاء والذي ساعد هؤلاء على ذلك هو غياب القانون المكتوب الذي يحفظ ويضمن للعامة حقوقهم، إذ كانت العدالة تطبق طبقاً للعرف والسوابق العرفية التي كان مصدرها النبلاء وحدهم، ولهذا اقترح نقباء العامة 462 ق.م وضع قوانين ثابتة للبلاد حتى تعرف كل طبقة حدودها وحتى يعرف الفرد دوره وحقوقه وواجباته في المجتمع (الناصري، 1994، ص 73).

وفي أثينا كانت المفارقات الاجتماعية واضحة جداً بين طبقتي النبلاء والدنيا (العامة أو الوضعاء) والتي تميزت من خلال مبدأين:

– المبدأ الأول: كان الابن الأكبر دون سواه هو الذي يخلف والده ويقبض على كل السلطات الكهنوتية والسياسية بغض النظر عن الأخوة الباقين، فالابن الأكبر حين يخلف والده هو الذي يترأس الحفلات الدينية والقضاء والحكم، وهو الذي يختص بالعبادة والإرث، وإليه وحده يرجع في الأصل لقب (Pater) (سارة، 2011، 402–403)، ويؤكد أرسطو بقوله: أن أقلية زهيدة كانت تساهم في ادارة الدولة، ...لأن الابن لم يكن يشترك فيها، إذا ما اشترك الأب، ولا بقية الابناء إن تعددوا، وإنما البكر منهم فقط... أرسطو، 1957 ،5.5.3. ب 1305)، وهذا المبدأ يؤكد عدم المساواة في تكوين الأسرة، حيث يخضع الجميع لسلطة الأخ الأكبر ويعيشون تحت حمايته.

– المبدأ الثاني: وهي طبقة الخدم (Hetes) الذين يعيشون ضمن نطاق الأسرة ولا يتركونها ويلازمونها بالوراثة، ويخضع في جميع أوجه حياتهم إلى رئيس الأسرة الأب (Pater)، ولا يستطيع الانفصال عن سيده ولا اختيار سيد آخر، كما لم يكن يمتلك أرضاً، وإنما يزرعها لفائدة سيده وباسمه، وكل شيء يملكه من الأشياء المنقولة أو المال كانت كلها يأخذها سيده لكي يدفع ديونه الخاصة أو فديته، لذلك كان عبد طوال حياته وأبناءه عبيد من بعده(كولانج، 2007، 358).

وهذا ثاني مبدأ من عدم المساواة داخل الأسرة من حيث المفارقات بين السيد والعبد، وخضوع العبد في حياته كلها لسلطة السيد وارادته.

كان لهذا التمزق في الأسرة الأثينية عواقب خطيرة، حيث مهدت لقيام ثورات لتغيير دستور الأسرة والمجتمع نفسه، كما ساهمت المدن الجديدة في اتساع أفق التفكير عند الطبقات الدنيا، وتكونت في قلوبهم رغبة في أن يكونوا أناساً أحراراً، وأن يكفوا عن الايمان بأن سلطة السيد سلطة شرعية مقدسة، لذلك أبدوا مقاومة عنيفة، مما اضطر السادة رغماً عنهم إلى التنازل عن شيء من هيمنتهم، للحيلولة دون قيام ثورات دموية تقضي عليهم وعلى مصالحهم. وأعطوهم نصيباً معيناً من الأرض بشرط أن تدفع إتاوة حددت قيمتها بسدس المحصول (كولانج، 2007، 364).

خامساً: التشريع الروماني:

بعد سنين من الصراع بين الطبقات على الحقوق تكونت لجنة من عشرة من الحكماء عُرفت بلجنة العشرة (decemviri) لوضع أساس تشريعي دستوري للقوانين وانتهت اللجنة من عملها وأُعلنت هذه القوانين على الناس في نهاية القرن الرابع ق.م ونُقشت على ألواح من الحجر وعلق في الفوروم، ليطلع مختلف المواطنين على مواد القانون، ولهذا عرفت بقوانين الألواح الأثني عشر، وكانت مواده الحقوقية تعكس وتعبر عن الشروط الموضوعية والصراعات الطبقية والتطورات والحوادث التاريخية للمجتمع الروماني في القرنين الخامس والرابع ق.م كالصراع على الأراضي الاميرية وفشل الاصلاح الزراعي والاجراءات المقترحة لقمع مختلف أنواع المخالفات الجزائية والجنائية والعقوبات الاقتصادية وتحديد الربى، الخ..

ولكن في الحقيقة لا يمكن اعتبار قانون الألواح دستوراً بالمعنى الحرفي وخاصة من الناحية التشريعية، كما لا يمكن اعتباره قانوناً بالمعنى الحديث للكلمة، ولكن أصبح العامة يعرفون مالهم وما عليهم، وبذلك يمكن أن نعتبر نشر الألواح كسباً كبيراً لطبقة العامة وخطوة تقدمية، رغم أن المشرعين العشرة لم يقتدوا تماماً بالمشرعين الإغريق (صولون) ولم يبتدعوا دستوراً كاملاً، تام الانسجام والتآلف، يحسم مختلف مشاكل المجتمع. ولكنه كان خطوة ثورية حيث جُعلت القوانين تُكتب بعبارات جلية وواضحة، تحدد حقوق وواجبات مختلف أفراد المجتمع الروماني (محفل، 1974، 255– 256)، وأن القانون عبارة عن نص (lex) وليس مقدس (mor)، فإرادة الناس هي التي سنته، وهذه الإرادة نفسها تستطيع تغيره، حيث جاء هذا بنص الالواح الأثني عشر: " أن أيًا كان الأمر الذي أصدره الناس يجب أن يكون له قوة القانون" (Livy, ab Urbe Condita, 7.17).

ومع ذلك لم يبقى إلا شذرات من هذا التشريع الذي يبدو أن مواده التشريعية كانت قاسية مثل قوانين دراكون في أثينا، ولكن بعضها كان على جانب من المعقولية لاعترافه بحقوق الناس (عبد الحق، 1959، 239).

لم تكن الألواح الأثني عشرة كافية لإرضاء العامة، إذ أن الصراع الاجتماعي ظل قائماً بينهم وبين النبلاء، وخلال هذا الصراع تمكن العامة من هدم الحواجز الاجتماعية سواء كانت نسباً أم مالاً، فمثلاً حصل العامة في عام 445 ق.م بموجب القانون الجديد (Lex Canuleia) على حق الزواج من بنات النبلاء، وأصبح مثل ذلك الزواج شرعياً، وكذلك الأبناء الذين ينجبون منه شرعيين (الناصري، 1994، 74).

وبمجرد حصولهم على المساواة في الحقوق المدنية والذي كان الأصعب، أصبح حصولهم على الحقوق السياسية طبيعياً، ولم تعد ترى مبرراً لعدم حصولهم عليها، لذلك تابعوا نضالهم في سبيل الحصول عليها وعلى تحقيق بعض المطالب الاقتصادية، حيث

كانوا محرومين من ممارستها في مطلع العهد الجمهوري، ورفعوا شعار افساح المجال لممثليهم ليشغلوا منصب القنصلية، لكن النبلاء عارضوا بشدة وفضلوا أن تزول القنصلية إلى حين، من أن يشغل ممثل من العامة أحد مركزيها (كولانج، 2007، 411).

وهنا يكون السؤال، لماذا رفضت طبقة النبلاء مشاركة العامة في القنصلية وفضلت إزالتها، ولتبرير ذلك نبين أن القنصلية لم تكن مجرد حكم بل أيضاً كهنوتية، فلكي يكون المرء قنصلاً لم يكن يكفي أن يقدم ضمانات من الذكاء والشجاعة، بل وجب عليه القيام باحتفالات العبادة وأن تراعى الشعائر جيداً وأن ترضي الآلهة، هذا ولم تكن لغير النبلاء الصفة المقدسة التي تسمح بتلاوة الأدعية وجلب الحماية الإلهية للمدينة، لذلك كانت الديانة تحول دون أن يكون من العامة قنصلاً. فقد بدا للنبلاء أن الديانة مهددة وهي طبقاً للقاعدة القديمة (more majorum) ميراث للطبقة النبلاء، وأنه لا يمكن لسواهم أن يعرف هذه الشعائر أو يمارسها، وأن الآلهة لا تقبل قربان طبقة العامة، لذلك فإن انشاء قناصل من العامة يُعتبر الرغبة في القضاء على ديانة المدينة، وأن العبادة ستكون مدنسة ولن تكون المدينة في سلام مع آلهتها (كولانج، 2007، 411-412).

فنشأ عوضاً عنها نظام "المحاماة العسكرية ذات الصلاحية القنصلية" (tribunatus militaris consular potestate)، ولم يقبل النبلاء بأن يصبح بعض ممثلي العامة في عداد المحامين العسكريين، إلا لحاجتهم الماسة لهم في المعارك ضد المدينة الاتروسكية فيّي (Veii).

ولكن تمكن العامة في عام 421 ق.م أن يشغلوا بالتساوي مع النبلاء منصب حراسة الخزينة (Quaestura) حيث عين اثنان من العامة واثنان من النبلاء، أما باقي المناصب التنفيذية فلم يتمكنوا من الوصول إليها إلا بعد فترة الغارات الغالية (محفل، 1974، 269-270)، حيث هدأ الصراع بسبب انشغال الأمة في رد هذا العدوان عن أراضيها، ولكن بعد طرد الغاليين عاد الصراع إلى الانفجار مرة أخرى (الناصري، 1994، 74).

وهنا نستطيع القول أن طبقة العامة لن يحصلوا على بعض الحقوق والامتيازات، إلا بعد نضال طويل الامد، مرير وشاق، فقد عملت طبقة النبلاء بكل جهدها وحذقها لإبعادهم، فكانت تدافع عن ديانتها وعن سلطتها معاً (كولانج، 2007، 412)، ورغم ذلك، فإن تلك المساواة الجزئية لم تكن إلا اسمية، إذ أن اعتماد الثروات عوضاً عن الحسب والنسب وقرابة الدم، لتوزيع أفراد المجتمع الروماني على فئات اجتماعية مختلفة، قد أوجد تصنيفاً طبقياً جديداً، يضم من ناحية طبقة النبلاء مع أثرياء طبقة العامة ومن ناحية أخرى فقراء طبقة العامة والمعدمين. ولا شك في أن اتخاذ الثروات كأساس لتصنيف المجتمع الروماني عوضاً عن الحسب والنسب، كان بحد ذاته خطوة تقدمية وضربة عنيفة لطبقة النبلاء الذين كانوا يستمدون نفوذهم من حسبهم ونسبهم، وبذلك فإن التصنيف الجديد قد أوجد طبقة حاكمة جديدة مكونة من النبلاء وأثرياء العامة. وأصبح المواطنون الرومانيون لا يتميزون عن بعضهم البعض بحسبهم ونسبهم، وانما بوفرة ما يملكونه أو بقلته وكذلك بما يشغلونه من مناصب سياسية وادارية في مختلف أجهزة الحكم (محفل، 1974، 272-273).

وفي مواجهة هذا الصراع قدم نقيبا العامة ليكنيوس (Licinius) وسكستيوس (Sextius) في عام 376 ق.م مجموعة من الاقتراحات لتخفيف حدة الصراع بين الطبقتين المتنازعتين. ويعتبر عام 376 ق.م نقطة التحول في التشريع الروماني، إذ أصبح أكثر فاعلية وتنظيماً، حيث ركزت القيادة العسكرية والادارية والتنفيذية للدولة في يد القنصلين (الناصري، 1994، 57).

وقد تضمنت هذه الاقتراحات تحديد الحد الأقصى للأراضي المشاعة التي يمتلكها الأفراد بحيث لا تزيد عن 500 فدان روماني (Iugera) ولا يسرح فيها أكثر من مئة رأس بقر وخمس مئة رأس غنم، ومن امتلك شيئاً من المشاعة يدفع للحكومة عُشر الحبوب

وخمس الزيتون والعنب وقدراً معيناً على كل المواشي(بوتر، 1991م، 407)، وما زاد على ذلك يوزع على المعدمين والذين لا يملكون، كذلك تضمنت هذه الاقتراحات وضع حد للمرابين بالربا الفاحش الذي أرهق الفقراء مثل تخفيض ما جمع من فوائد من الدين الأصلي وأن يكون أحد القنصلين من العامة وأن يعين واحد من العامة ليشترك في حراسة الكتب المقدسة التي باعتها الكاهنة "سيبيل" إلى الملك تاركوينوس المتغطرس، وبعد عشر سنوات، وبعد صراع عنيف، وافق السناتو على اقتراحات وتشريعات ليكينيوس وسكستيوس وأصبحت قوانين معترفاً بها، وهكذا أصبحت طبقة العامة في عام 336 ق.م متساوين إلى حد ما مع طبقة النبلاء حتى ولو كان ذلك من الناحية الاسمية، لأن القناصل ظلوا ينتخبون من طبقة النبلاء فقط(الناصري، 1994، 57).

كما ظهرت في ذلك الوقت أيضاً منصب الايديلية للمعاونة في الإشراف على إدارة شؤون الأقاليم التابعة لروما. وبلغ عددهم أربعة، اثنين من النبلاء لهم سلطات إلزامية واثنان من العامة لهم سلطات إشرافية وبالتالي بدأ سلك من الوظائف يتبلور عُرف فيما بعد بسلك الوظائف العامة والشرفية.

كذلك بدأ التشريع الروماني ينشط لحل قضايا الديون والرهونات والفوائد وراح المشرعون الرومان يصدرون القرارات بهدف تحديد الفائدة على الديون كما ألغيت فكرة استعباد المدين الذي يعجز عن دفع ديونه وذلك في عام 342 ق. م، ولكن التشريعات الفاصلة التي حرمت فقدان الحرية بسبب العجز عن تسديد الدين طبقت رسمياً وعملياً عام 326 ق.م بمقتضى قوانين بابيريوس الشهيرة (Lex Julia Papiria) والتي تعرف بقوانين حقوق الفرد (أيوب، 1996، ص 83).

كما أصبحت القوانين الرومانية أكثر تسامحاً إزاء إشراك العامة في سلك الوظائف الكهنوتية جنباً إلى جنب مع النبلاء، الذين كان لهم الحق في تلاوة الدعاء ولمس الأشياء المقدسة والتي لا تنتقل إلا مع الدم، وكان علم الشعائر وراثياً كحيازة الآلهة، فكما كانت العبادة المنزلية ميراثاً لا يمكن أن يساهم فيه أجنبي كانت عبادة المدينة ملكاً قاصراً على الأسرات النبيلة التي كونت المدينة البدائية. لكن طبقة العامة بحذها من الديانة قاعدة الوراثة قد اصطنعت ديانة لاستعمالها، ومنحت لنفسها معبودات منزلية ومذابح في مفارق الشوارع ومواقد القبائل، ومع الزمن انتهى الأمر بطبقة العامة إلى الإيمان بأنهم كفؤً لطبقة النبلاء من ناحية العبادة وبالنسبة للآلهة، وأن كل رجل أهل لتلاوة الدعاء مادام المرء مواطناً، ومن حقه القيام باحتفالات عبادة المدينة (كولانج، 2007، 415).

ففي عام 368 ق.م دخل العامة عضوية الجماعات الدينية، عندما تقرر زيادة عدد أعضاء الجماعة المختصة بجمع النبوءات المقدسة والحفاظ عليها وتفسيرها، من إثنين إلى عشرة، يقضي بأن ينتخب من العامة خمسة رجال للاشتراك فيها. وفي عام 300 ق.م وصل إلى أهم جماعتين دينيتين عندما صدر تشريع أوجولينوس (Lex Ogulnia) يزيد عدد جماعة الكهنة من أربعة إلى ثمانية وعدد جماعة العرافين من خمسة إلى عشرة، على أن يكون أربعة كهنة من العامة وخمسة من العرافين من النبلاء (أيوب، 1996، ص 83)، ولم يبق في يد النبلاء من الوظائف الدينية سوى ملك الأضاحي وبعض وظائف الكهانة الخاصة ببعض العبادات غير الأساسية في الوظائف الدينية (محفل، 2005م، 45).

ولكن لو كانت مناصب الكهنوت مستقلة عن الحكم والسياسة لكان من الجائز ألا ترغب فيه طبقة العامة بمثل هذا الحماس والنضال المرير، لكنهم تنبهوا أنه لن تكون لهم المساواة المدنية ولا المساواة السياسية بصفة حقيقية من غير المناصب الكهنوتية (كولانج، 2007، 415).

كذلك الأمر في أثينا حيث نجحت الطبقة الدنيا في القرن السادس ق.م في أن يكون لها ديانتها وعبادتها بعد قامت في تغيير تكوين الأسرة الداخلي وتفكيك وحدتها باختفاء حق البكورة وتحرير معظم العبيد لديها. كما انبثقت منها طبقة جديدة هي طبقة

التجار الأثرياء، والتي بواسطتها استطاعت الطبقة الدنيا أن تجد عناصر لحكومة تحسن قيادتها وتنظيمها وتساعدها في مكافحة امتيازات النبلاء والتخلص من حكمهم الاقطاعي.

وبدأت في حمل السلاح وانتفضت الثورات في كل المدن الإغريقية، مما أدى إلى خضوع طبقة النبلاء الارستقراطية والعمل على تدوين القوانين، وقد عهد بهذه المهمة إلى المشرع دراكون (Drakon) في عام 621 ق. م، إلا أنها جاءت قاسية وصارمة جداً، ولم تتناول إلا جانباً محدوداً من مشاكل المجتمع الأثيني، وأدى إلى عودة النزاع بين الطبقتين(سارة، 2011، 413-416)، فقد كانت القوانين عبارة عن إملاء ديانة صارمة، ترى في كل هفوة إساءة للآلهة، وهذه الإساءة تُعتبر جريمة لا تغتفر، مثال: كانت السرقة معاقباً عليها بالموت لأن السرقة كانت اعتداء على ديانة الملك (كولانج، 2007، 424).

ويصف بلوتارخ الوضع بقوله: "كانت الفروق في الثروة بين الأغنياء والفقراء، في ذلك الحين قد بلغت أقصى الحدود حتى بدت المدينة في حالة خطيرة، وليس هناك من وسيلة لإنقاذها من الاضطرابات والوصول بها إلى حالة الاستقرار إلا سلطة دكتاتورية مطلقة" (بلوتارخ، 2010، 220-221).

سادساً: الوفاق بين الطبقات (Concordia Ordinum):

ومن أجل الوئام بين الطبقات أقيم معبد الوئام (Concordia) واستمرت سياسة افساح مكان للعامة للاشتراك في إدارة الدولة والتي بدأت منذ عام 367 ق. م، ففي عام 356 ق.م انتخب أول برايتور قضائي (Praetor) من هذه الطبقة ذاتها، وصدر قانون يحرم تولى أكثر من وظيفة في نفس العام وألا يتقدم المواطن لشغل نفس الوظيفة إلا بعد مرور عشر سنوات على شغلة لآخر وظيفة وكان ذلك كله من أجل اعطاء الفرصة للعامة للمشاركة في تولي الوظائف لأن عدد النبلاء كان محدوداً. ولكن في عام 329 ق. م صدر تشريع بضرورة الحصول على موافقة السناتو على أي مشروع قرار قبل عرضه على المجالس المئوية (Comitia centuriata)* للحصول على الموافقة النهائية عليه (الناصري، 1994، ص77).

وفي عام 278 ق.م صدر قانون هورتنسيوس الشهير (Lex Hortensia) الذي شهد مولد المجلس القبلي، وحرر القرارات والقوانين التي تصدرها من قيد موافقة مجلس السناتو عليها(أيوب، 1996، 77-78)، وأعطاه الحق في جعل موافقة هذا المجلس على أي مشروع حقاً يرفعه لدرجة القانون الملزم وبذلك أصبح المجلس القبلي مجلساً شعبياً أساسياً وفعلياً وممثلاً لكل العامة، هكذا أصبح في روما ثلاثة مجالس شعبية هي مجلس الكوريا (Curia) القديم بقايا مجلس العامة في العصر الملكي، ثم المجلس المئوي والذي ظهر في القرن الخامس ليصبح المجلس التشريعي للعامة وأعلى جهاز تشريعي في الدولة، وظل يحتفظ بسيطرته إبان القرن الثالث ويجتمع في المناسبات العامة وللانتخاب الوظائف الكبيرة مثل القناصل والبرايتوريين والرقباء، ولإعلان الحرب أو عقد السلام، أو لمحاكمة قضايا الخيانة العظمى وغيرها من القضايا التي تصل عقوبتها إلى الإعدام. وبالرغم من أنه كان أسمياً للعامة ولجميع فئات الشعب الروماني إلا أنه تحجر فيما بعد، وأصبح معقلاً للمحافظين والأغنياء، ففقد بذلك رسالته الحقيقية والهدف الأساسي لقيامه.

ومن ثم فقد ظهر المجلس القبلي (Comitia Tributa) والذي بدأ يكسب نفوذه حتى قبل عام 287 ق.م بهدف إشراف العامة على قوائم تسجيل المواطنين وإدارة عمليات الاقتراع ومراقبة تحركات أصحاب الاقطاعيات وتحديد نفوذهم. وبمقتضى قانون هورتنسيوس

* المجالس المئوية: لقد نسب إلى الملك الأتروسكي سريوس توليوس توزيع مجموع المواطنين الرومانيين على خمس فئات وفقاً لثرواتهم، وقد اعتمد الرومانيين على هذا التصنيف لتشكل المجالس المئوية. للمزيد انظر: محمد مجفل، تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص 294.

أصبح ذلك المجلس من أقوى وأحدث المؤسسات الدستورية الرومانية لسهولة اجتماعه في أي وقت، ولسهولة الحصول على التصويت على أي قرار يعرض عليه حيث أصبحت قرارته لها القانون الرسمي، وكان كغيره من المجالس الشعبية يعقد في الفورم ويؤخذ التصويت حسب أغلبية ممثلي كل قبيلة والتي بلغ عددها خمسة وثلاثون، وأُصبح الشيء الوحيد الذي يميز بين المجلس المئوي والمجلس القبلي هو أن الأول كان يرأسه ويدعوه للانعقاد نقباء العامة أما الأخير فكان بدعوة للاجتماع أي موظف في الدولة يشغل وظيفة من الوظائف العامة الكبرى(الناصري، 1994، 78–79).

وكذلك في المجتمع الأثيني وتحديداً في القرن السادس يقول أرسطو: " لما نظم الدستور ...واستعبدت الأقلية الأكثرية، ثار الشعب على الأعيان. وإذ اشتدت الثورة وطالت المناوشات بينهم، أجمعوا على أن يختاروا صولون مصلحاً بينهم ورئيساً عليهم" أرسطو، 2013، 5.1–2، 28). ويتحدث بلوتارخ عن أهمية اختيار صولون في تلك الفترة: " وهنا أدرك أعقل الأثينيين أن صولون هو الشخص الوحيد من بين الجميع ممن ليس له علاقة بالمشكلة أو هو طرف فيها. وأنه لم يشارك في استغلال الأغنياء، ولم يعان بؤس الفقراء"(بلوتارخ، 2010، 221)، وباستلام الحكيم صولون (Solon)، بدأت الانطلاقة الأولى في الاتجاه المباشر نحو الحكم الديمقراطي الشعبي، وبداية إشعاع للطبقات الدنيا في أن ترى النور بجلاء واضح في حياة وقوانين جديدة، حيث شملت اصلاحاته كافة نواحي الحياة، فمن اصلاحاته الاجتماعية، وضع صولون مبدأ الحرية الشخصية وسعى في قوانينه للحيلولة دون تكثيف الأراضي الزراعية في أيدي قلائل والتي تحصل بفعل انتزاع الأراضي من أيدي المزارعين الصغار العاجزين عن دفع ديونهم، وحق البكورة وحصر الإرث بالابن الأكبر دون سواه من الأخوة الصغار (سارة، 2011، 421)، ومن ناحية الإصلاحات الاقتصادية فقد أصدر صولون قانونين ثوريين هما: 1– منع أن تكون الديون بضمان شخص المدين فوراً وفي المستقبل. 2– ألغى وأسقط جميع الديون القائمة العامة (وهي الضرائب المتأخرة المستحقة للدولة من الأفراد) والخاصة (وهي التي بين الأفراد)، وفي الحالتين كان الضمان يعود إلى ملكة الدائن الثري(سارة، 2011، 426)، أما الاصلاحات السياسية، فقد أبقى صولون على الأساس القبلي والتقسيم المالي المواطنين، لكنه قام بإدخال طبقة العامة أعضاء في الجمعية الشعبية (الإكليزيا) دون أي قيد مالي حيث لا فرق بين غني وفقير، وأنشأ محاكم شعبية جديدة (Heliaea) تتكون من محلفين يبلغ عددهم ستة ألاف عضو يختارون من مجموع المواطنين في الإكليزيا بالقرعة(سارة، 2011، 431).

كانت تشريعات صولون أساساً لكل تشريع أثيني بعد ذلك، حيث عُدّت نقطة تحول في تاريخ أثينا السياسي من حكم الأقلية إلى الديمقراطية، "فعندما سأله أحدهم: هل ترك للآثنيين خير قوانين يمكن لأحد أن يعطيها؟ أجاب" تركت خير مايستطيعون أخذه" (بلوتارخ، صولون، 2010، 223)، فقد كانت القوانين القديمة مؤسسةً على قواعد العبادة وأنها معصومة من الخطأ وغير قابلة للتعديل ، فكانت فيها صرامة الديانة وصلابتها، فبيّن صولون من هذه العبارة أنه يجب أن تتماشى الأنظمة السياسية في المستقبل مع حاجات أهل كل عصر وأخلاقهم ومنافعهم (كولانج، 2007، 430)، وقد حدد صولون سريان هذه القوانين بمائة عام، وكتبها على ألواح تدار حول محور وهي في خزانات (بلوتارخ، صولون، 2010، 234).

رابعاً: انتهاء الصراع بين العامة والنبلاء:

ما أن جاء عام133 ق.م حتى وجدت روما نفسها تتحكم في إمبراطورية شاسعة، تمتد فيما وراء البحار، وتشمل أجناساً مختلفة، مما جعلها تواجه مشاكل جديدة وغريبة عليها لم تتعود عليها أجهزتها ومؤسساتها وقوانينها القديمة. والتي أصبحت عاجزة عن مسايرة هذه الظروف الجديدة، فقد تضائل دور مجالس الشعب الروماني (الجمعية المئوية، والمجلس القبلي) ولم يعد إلا لأقلية

صغيرة من المواطنين المتمتعين بحق المواطنة أن يحضروا اجتماعاتها ويمارسوا حق التصويت، حيث ارتكب الرومان خطيئة حينما لم يطوروا مؤسساتهم الشعبية والتي تعتبر الممثل الأول للحكم الديمقراطي، أو يستبدلوها بمؤسسات أخرى تقوم مقامها(الصفدي، 1967، 198-199).

من الجدير بالذكر، أن استقرار نظام الحكم سببه ما حدث من تآلف بين النبلاء وأبرز أسر العامة، حيث أن ترابنة العامة كانوا يختارون من بين صفوف العامة، لكنهم لم يكونوا ولا جمعية القبائل، أدوات معوقة لأجهزة الحكم أو سيوف مسلطة على رقاب النبلاء، والدليل أن ترابنة العامة كانوا يأخذون رأي السناتو قبل استخدام حقهم في الاعتراض أو حقهم في استصدار قوانين جمعية القبائل، أو حقهم في تقديم حاكم سابق للمحاكمة، وإنما قنعوا بإقرار المساواة، وتركوا شؤون الحكم للأرستقراطية الجديدة(أيوب، 1996، 87).

حيث يتضح أن الحروب البونية أفسحت المجال أمام طبقة الارستقراطيين الجديدة في الهيمنة على السناتو لتتسلم مقاليد الحكم بشكل لا منازع لها، والتي نعني بها منذ النصف الأول للقرن الثاني، مزيج بقايا أغنياء طبقة النبلاء وأغنياء طبقة العامة، والذين وصلوا إلى السلطة عن طريق التلاقي في الوظائف العامة والدخول بالتالي إلى السناتو، كما سهلت عمليات التزاوج والتبني التحام أفراد الأرستقراطية الجدية، ووحدت المصالح المالية والسياسية وبصورة خاصة الرغبة في الاستئثار بالحكم(الصفدي، 1967، ص 199).

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن تطور الأحداث السياسية التي أدت إلى انقسام المجتمع الروماني في العهد الجمهوري (509-27 ق. م) إلى ثلاث طبقات وهي طبقة النبلاء أو الأرستقراطيين والتي تشكل صفوة المجتمع الروماني، وطبقة الفرسان وهي الطبقة الوسطى والتي تتألف من رجال الأعمال وأصحاب الأموال، وطبقة العامة وهي الطبقة الفقيرة المعدمة، والتي بقيت طوال العصر الجمهوري في صراع مع طبقة النبلاء لكي يتحسن وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وهذا بدوره أدى إلى وضع التشريع الروماني والذي سمي بقوانين الألواح الأثني عشرة، والتي حددت الحقوق والواجبات لطبقة العامة وطبقة النبلاء، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتعود الصراعات من جديد وذلك بسبب مطالبة العامة للسيطرة على السلطة.

إلا أن هذا الصراع بقي موجوداً حتى نهاية العصر الجمهوري وبقيت طبقة العامة تحنق على النبلاء والفرسان (رجال المال والأعمال) على السواء، وتتعطش لتحسين وإصلاح وضعها الاجتماعي والاقتصادي خاصة وأنها كانت تعلم أنها طبقة الجنود التي صنعت النصر وحققت لروما الإمبراطورية ولكنها خرجت من النصر بخفي حنين.

في الحقيقة، إن روما لم تكن في بداية الأمر ذات نظم ديمقراطية لأن الحرية في نظر الرومان كانت دائماً هي الالتزام بالقوانين، التي تنظم علاقات الناس سواء أكانت عادلة أم غير عادلة، ومن أجل ذلك نشأت طبقة النبلاء التي اعتبرت نفسها الوصية على تطبيق القوانين وسنها. ولكن مع خسارتهم للمناصب السياسية والدينية لم هناك مايميزهم عن طبقة العامة، فقد اختفت الديانة العتيقة الوراثية التي قامت عليها المدينة الرومانية، وأقامت الفوارق بين طبقة النبلاء والعامة.

وبذلك فقد استغرق تطور التشريع في الجمهورية بعد قيامها وقتاً طولاً، بعكس الحال في بلاد الإغريق فلم يكن هناك مشرعاً معيناً وضع أساسه مثل المشرع صولون، بل كان نتاج عقلية وتفكير الشعب الروماني ومن معاناته المريرة سواء خلال الأزمات والحروب أو تجاربه وصراعاته مع طبقة النبلاء والفرسان.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل(501100020595).

المصادر الأجنبية والمعربة:

1. بلوتارخ: تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق، تر. جرجيس فتح الله، الطبعة الأولى، المجلد الأول، الدار العربية للموسوعات، 2010م.
2. بلوتارخ، تاريخ الأباطرة وفلاسفة الأغريق، تر. جرجيس فتح الله، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، الدار العربية للموسوعات، 2010م.
3. بلوتارخ، تاريخ الأباطرة وفلاسفة الأغريق، تر. جرجيس فتح الله، الطبعة الأولى، المجلد الثاني، الدار العربية للموسوعات، 2010م.
4. أرسطو، الدستور الأثيني، ترجمة الأب أوغسطينس بربارة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013
5. أرسطو: السياسيات، ترجمة الأب أغسطينس بربارة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية، بيروت، 1957.
6. Cicero، Epistulae ad Familiares,Vii.1-3.
7. Pliny the Elder,The Natural History. Viii.7. John Bostock, M.D, F.R.S. H.T. Riley, Esq, B.A. London. Taylor and Francis, Red Lion Court, Fleet Street. 1855..
8. Livy. History of Rome, 2.32, London. Henry G. Bohn. John Child and son, printers. 1857.
9. Livy, ab Urbe Condita,7.17.

المراجع العربية:

1- ابراهيم ايوب، التاريخ الروماني، الطبعة الأولى، الشركة العامة للمكتبات، لبنان، 1996م.
2- ابراهيم نصحي، تاريخ الرومان، الجزء الثاني، الجامعة الليبية، 1973م.
3- نصحي، تاريخ الرومان، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1978م.
4- آمال محمد الروبي: نظام الحكم الروماني في العصر الجمهوري، المجلس الأعلى للثقافة، 2007.
5- خليل سارة: تاريخ الإغريق، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2011.
6- خليل سارة: دراسات في الاقتصاد اليوناني القديم، منشورات جامعة دمشق، 1997.
7- سليم عادل عبد الحق، روما والشرق الروماني، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1959.
8- سيد أحمد الناصري، الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
9- عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة،1988.
10- عكاشة عبد العال محمد: تاريخ النظم القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002.
11- كامل عياد، تاريخ اليونان، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، 1980.

12- محمد مبروك أبو زيد: مصر الاخرى، الجزء الأول، 2019.
13- محمد محفل، تاريخ الرومان، ط1، دمشق، 1974م.
14- محمد محفل، دراسات في تاريخ الرومان، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2005م.
15- محمد محفل: تاريخ الرومان، الطبعة الأولى، دمشق، 1974.
16- محمود السعدني، حضارة الرومان، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1998.
17- محمود السعدني، حضارة الرومان، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1998.
18- مصطفى العبادي، الإمبراطورية الرومانية، دار النهضة العربية، بيروت.
19- هارفي بوتر، موسوعة مختصر التاريخ القديم، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م.
20- هشام الصفدي، تاريخ الرومان، دار الفكر الحديث، لبنان، 1967.

المراجع الأجنبية المعربة:

1- وولترستيس: تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.
2- ف. دياكوف وس. كوفاليف، الحضارات القديمة، ج2، تر. نسيم واكيم اليازجي، منشورات دار علاء الدين.
3- ر.دودلي، دونالد: حضارة روما، ترجمة فاروق فريد، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
4- فوستيل دي كولانج: المدينة العتيقة، ترجمة عباس بيومي بك، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007.
5- ديورانت، ول: قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، الجزء الثاني، المجلد الثالث، دار الجبل للطباعة والنشر، بيروت.
6- ريتشارد ريس، سيمون جيمس: التعرف إلى العملات الرومانية، ترجمة طلعت زهران، الجمعية السعودية للدراسات الأثارية، الرياض، 2000.
7- هاملتون أديث: الأسلوب الروماني في الأدب والفن والحياة، ترجمة حنا عبود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1997.

المراجع الأجنبية:

1- Boatwright Mary T,The Roman from villag to Empir, New York, Oxford University Press,2004.
2- Cavendish Marshall, Ancient Rome, New York,2011.
3- William Smith: A Dictionary of Greek and Roman Geography, Volume 1, Harvard University, 1873.
4- David Sacks ،Oswyn Murray, A Dictionary of the Ancient Greek World, Oxford University Press, 1995.